المانيا والبحث عن العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي "

الكلمات المفتاحية: المانيا والعضوية الدائمة

م.د. رائد صالح علي
جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية
raedsaleh16@yahoo.com

الملخص

برزت المانيا بوصفها قوة أقتصادية وصناعية منذ خمسينيات القرن العشرين، بعد ان نجحت في إزالة أثار الحرب العالمية الثانية عبر السعي لاحياء صناعاتها وأعادة بناء أقتصادها، مما جعلها في طليعة الاقتصاديات الغربية في عقد الستينيات، بالرغم من شطرها الى دولتين.

ولقد تعززت هذه القدرات بعد توحيدها بأعلان الوحدة الالماية عام ١٩٩٠، ليفضي ذلك الى رفد قدراتها بعناصر مضافة جغرافياً، بشرياً، أقتصادياً وعسكرياً لصالح حركتها السياسية الخارجية لاسيما مع أنتهاء الحرب الباردة وزوال خطر التهديد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي من أوربا. مما هيأ الفرص السانحة لالمانيا لكي تصبح عضواً دائماً في مجلس الامن لما تتمتع به من قدرات أقتصادية وعسكرية ودور دبلوماسي، إذ برزت بوصفها ثاني أكبر دولة من حيث معدل النمو الاقتصادي وحجم الناتج المحلي الاجمالي من بين الدول الغربية، وبكونها ثالث أكبر مساهم في ميزانية الامم المتحدة بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان، فضلاً عن دور الجيش الالماني في حفظ السلام الدولي، ودورها في جهود التوسط لحل الخلافات الدولية. لذلك جهدت من أجل توظيف هذه القدرات لخدمة أهداف سياستها الخارجية الرامية لنيل المقعد الدائم في المجلس عبر تأكيد دورها بوصفها دولة محبة للسلام وداعمة، من خلال العمل على دعم جهود الامم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام على النطاق العالمي.

من أجل ذلك يسعى البحث لاثبات فرضية مفادها: إن تمتع المانيا بقدرات إقتصادية وعسكرية ودور دبلوماسي، جعلها تعمل من أجل توظيف هذه القدرات لدعم جهودها الرامية لاكتساب العضوية الدائمة، لنيل مكانة دولية تتناسب مع قدراتها، بوصفها دولة داعمة للسلام وقادرة على الاسهام في تحمل مسؤولياته وأعبائه الى جانب المجتمع الدولي.

المقدمة

مثلت المانيا أحدى دول المحور التي خسرت في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، ونتيجة لذلك خضعت لاحتلال الدول المنتصرة في الحرب، على نحوٍ أفضى الى تقسيمها الى دولتين شرقية وغربية، ومن ثم أُقصيت من عضوية الامم المتحدة عشية تأسيسها، لاعتبارها المسؤولة عن أشعال فتيل الحرب، إذ وصفها واضعو ميثاق الامم المتحدة ضمن طائفة الدول المعادية وغير المحبة للسلام والمهددة له. فتعطل أنضمامها الى المنظمة حتى سبعينيات القرن العشرين، فكانت آخر دول المحور المنضمة الى الامم المتحدة. بيد إن ذلك لم يثن قادتها عن المضي قدماً لازالة آثار الحرب، فقد شرعت الدولتان الالمانيتان– الشرقية والغربية – بأعادة بناء مادمرته الحرب وأحياء الصناعات الالمانية، لاستعادة مكانتهما الاقتصادية والصناعية، مما أفضى الى أحتلالهما مركزاً متقدماً، سواء على صعيد أقتصاديات دول أوربا الشرقية أو أوربا الغربية، فبات تنامي القدرة الاقتصادية أهم مظاهر الاعجاز الاقتصادي لالمانيا لاسيما في شطرها الغربي، فأصبح أقتصادها مؤثراً في أقتصاديات القارة الاوربية والعالم على حدٍ سواء. لاسيما بعد توحيد الالمانيتين عام ١٩٩٠، فأسهمت الوحدة الالمانية في رفد مجمل قدراتها بعناصر مضافة جغرافياً وأقتصادياً وعسكرياً. بالتزامن مع أنتهاء الحرب الباردة وأنتقال النظام السياسي الدولي من الثنائية القطبية الى الاحادية القطبية، وهيمنة الولايات المتحدة على مجلس الامن.

الامر الذي شجع المانيا للبحث عن الفرص التي تسنح لها لتصبح عضواً دائماً في مجلس الامن، عبر الافادة من عناصر قدراتها التي بلغت معدلات متقدمة مقارنة بالاقتصاديات الغربية، الى الحد الذي توقع لها المحللين بأنها ستكون ضمن طائفة القوى المؤثرة في القرن الحادي والعشرين، مما هيأ المجال لالمانيا لاكتساب العضوية الدائمة في ضوء مطالب المجتمع الدولي لتوسيع العضوية في مجلس الامن.

أخذت المانيا تدعم جهود المجتمع الدولي في الحفاظ على السلام وتدعيمه عبر الاسهام الفاعل في العمليات العسكرية لحفظ السلام بالتعاون مع الامم المتحدة وحلف الناتو من خلال نشر القوات المسلحة الالمانية في مختلف بقاع العالم لدعم السلام الدولي، الى جانب الاسهام المالي الالماني لدعم ميزانية الامم المتحدة العادية، والدعم المالي لجهود المنظمة في تنفيذ تدابير بناء السلام بعد أنتهاء الحروب الاهلية، فضلاً عن الدعم الاقتصادي لجهود

القضاء على الفقر. فضلاً عن الجهود الالمانية في ميدان دعم التسوية السلمية للنزاعات، على نحو أستطاعت المانيا من خلال هذه الجهود أعلاء شأنها على الصعيد العالمي، فضلاً عن ترسيخ الصورة الجديدة لالمانيا أمام المجتمع الدولي، بوصفها دولة محبة للسلام وقادرة على المشاركة في تحمل أكلافه الى جانب الدول الاعضاء فيه.

أشكالية البحث

ينطلق البحث من أشكالية مفادها: إن المانيا وبسبب خسارتها في الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لاعتبارها في مقدمة الدول التي كانت سبباً في أشعال فتيل الحرب، قد تعطل دورها على الصعيد الاقليمي والدولي بفعل تلك الخسارة، فقد عدها الميثاق بأنها دولة معادية للسلام والامن الدوليين. لذلك سعت بعد الحرب الى إعادة بناء قدراتها التي تعززت بعد توحيد شطريها من أجل أستعادة مكانتها ودورها الاقليمي والدولي المؤثر عبر توظيف قدراتها في حركتها السياسية الخارجية، والعمل من أجل الفوز بالعضوية الدائمة عبر بذل العديد من الجهود لدعم السلام العالمي. فماهي القدرات التي تتمتع بها المانيا؟ وماهو دورها في حفظ السلم والامن؟ وماهي الجهود الالمانية لدعم السلم والامن الدوليين؟ وماهي الفرص المتاحة لالمانيا للفوز بالعضوية الدائمة؟

فرضية البحث

بغية الاجابة عن التساؤلات التي تطرحها الاشكالية، يحاول البحث أثبات فرضية مفادها: إن تمتع المانيا بقدرات إقتصادية وعسكرية ودور دبلوماسي، جعلها تعمل من أجل توظيف هذه القدرات لدعم جهودها الرامية لاكتساب العضوية الدائمة، لنيل مكانة دولية تتناسب مع قدراتها، بوصفها دولة داعمة للسلام وقادرة على الاسهام في تحمل مسؤولياته وأعباءه الى جانب المجتمع الدولي.

منهجية البحث

من أجل أثبات فرضية البحث، فقد أستند البحث الى مناهج عدة تمثلت بالمنهج التأريخي لمتابعة التطور التأريخي للدور الالماني وتطور قدراتها، والمنهج الوصفي والمنهج الاحصائي من أجل الوصول الى تحليل كمي للقدرات الالمانية، أضافة الى منهج التحليل النظمي من أجل بلوغ الغاية التي يسعى أليها البحث.

هيكلية البحث

تتألف هيكلية البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة. فأما التمهيد فبعنوان القدرات الالمانية ودورها في دعم جهودها لاكتساب العضوية الدائمة في مجلس الامن، وأما المبحث الاول فقد تناول المساهمة العسكرية الالمانية في جهود حفظ السلام. في حين آنصرف المبحث الثاني لدراسة المساهمة المالية في دعم ميزانية المنظمة وجهودها في بناء السلام، وأنبرى المبحث الثالث، للبحث في الدور الالماني في دعم التسوية السلمية للنزاعات والازمات الدولية. وأخيراً تناولت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

وبذلك فأن هذا البحث لايدعي الكمال، فالكمال لله وحده، فأن أصاب فذلك من نعمه وفضله وأن أخطأ، فحسبنا أجر المحاولة والله من وراء القصد.

تمهيد

القدرات الالمانية ودورها في دعم جهودها لاكتساب العضوية الدائمة في مجلس الامن

مثلت المانيا احدى دول المحور التي خسرت في الحرب العالمية الثانية، إذ خرجت المانيا ببنية اقتصادية وصناعية متدهورة، مع مارافق ذلك من قيود سياسية وقانونية على الدور الالماني بموجب مقررات مؤتمر بوتسدام لعام ١٩٤٥، التي فرضت على المانيا الخضوع لاحتلال دول الحلفاء الاربع: الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، الولايات المتحدة وفرنسا، بما فيها برلين العاصمة التي قسمت الى أربع مناطق خضعت لاحتلال تلك الدول. وقرر المؤتمر نزع سلاح الجيش الالماني، وألغاء صناعاتها العسكرية، وتسريح القوات المسلحة بشكل كامل ونهائي فضلاً عن خضوع الاقتصاد الالماني لاختصاص مجلس الرقابة الذي شكله الحلفاء، كما قرر المؤتمر الزام المانيا بدفع التعويضات محملاً أياها مسؤولية أندلاع الحرب.[١] وبأعتبارها من دول المحور فقد أُدرجت في ميثاق الامم المتحدة ضمن طائفة الدول المعادية-Enemy States الى جانب ايطاليا واليابان،[٢] فأُقصيت من عضوية الامم المتحدة عشية تأسيسها عام ١٩٤٥ ولم يسمح لها بالانضمام الى المنظمة الاّ في عام ١٩٧٣. [٣] وأدى أحتلال الحلفاء الى شطر المانيا الى دولتين عام ١٩٤٩، فظهرت الى الوجود دولتان المانيتان هما: المانيا الغربية أو المانيا الاتحادية، والمانيا الشرقية أو المانيا الديمقراطية– كدولتين مستقلتين عن بعضهما. وظلت قوات الحلفاء تحتفظ بحق التدخل في شؤونهما الداخلية حتى بعد ذلك العام– ١٩٤٩.[٤] فضلا عما عانته جراء الحرب الباردة بين

المعسكرين الغربي والشرقي من انقسام بين شطريها الشرقي والغربي، فتكرس التقسيم الشكلي ليصبح أمراً واقعاً عندما أقامت المانيا الشرقية جدار برلين في آب–أغسطس– من عام ١٩٦١[٥]، واستمر حتى نهاية الحرب الباردة فكان جدار برلين رمزاً من رموز الحرب الباردة وجسد انهياره مظهرا من مظاهر أفولها، حين تم التوقيع على معاهدة توحيد شطري المانيا– المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية– في أيلول–سبتمبر– من عام ١٩٩٠ لتستعيد سيادتها الكاملة،[٦] وتتخلص من اخر تبعات الحرب العالمية الثانية، ولتغدو دولة كبرى وذات وزن أقتصادي ودولي، تفوقت بقدراتها على قسم من الدول التي حظيت بالعضوية الدائمة في مجلس الامن نتيجة للحرب[٧]، فقد أسهمت الوحدة الالمانية في رسم ملامح خارطة جديدة لتوزيع القوى السياسية والاقتصادية في أوربا والعالم.[٨] فأخذت المانيا تعمل من أجل نيل فرصة العضوية الدائمة في مجلس الامن لاستعادة مكانتها في المنظومة الدولية والمشاركة في صنع القرار الدولي على نحو يتماشى مع امكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية التي تتمتع بها، شأنها في ذلك شأن المانيا بعد الحرب العالمية الاولى عندما استعادت قدرتها الاقتصادية والصناعية، حين آستطاعت أن تجعل الدول الاوربية توافق على قبول آنضمامها لعضوية عصبة الامم في العاشر من أيلول– سبتمبر– عام ١٩٢٦، فأصبحت عضواً دائماً في مجلس العصبة بعد توقيع أتفاقات لوكارنو في ١٦ تشرين الاول – أكتوبر– عام ١٩٢٥. حيث تهيأت الاجواء لاستعادة المانيا لدورها ومكانتها الاقتصادية والسياسية في القارة الاوربية[٩] التي تدهورت من جديد بخسارتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. من أجل ذلك أخذت المانيا بعد ان استعادة وحدتها، تسعى من جديد لاستعادة مكانتها السياسية بشكل يتناسب مع مكانتها وقدراتها الاقتصادية من خلال التطلع للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن للامم المتحدة، في ضوء المعايير والقواعد التي حددتها لجنة الخبراء التي عينها الامين العام الاسبق للامم المحدة كوفي أنان عام ٢٠٠٤، ينبغي توفرها في الدول المرشحة للعضوية الدائمة أو شبه الدائمة في مجلس الامن، بوصفها دولاً محبة للسلام، وتشمل: المشاركة العسكرية في مهام الامم المتحدة لصون السلام، أولاً. والمشاركة في دعم ميزانية المنظمة وجهودها في بناء السلام ثانياً. وأما ثالث هذه المعايير الدور السياسي والدبلوماسي في دعم جهود التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية والدولية،[١٠] وبما يتماشى مع

المعيار الذي نص عليه ميثاق المنظمة بنص المادة ٢٣ في تسميته للدول الدائمة العضوية بمراعاة مساهمة هذه الدول في حفظ السلم والامن الدوليين، وفي مقاصد المنظمة الاخرى.[١١] لذلك سيتناول البحث بالدراسة أهم عناصر القوة الالمانية التي تؤهلها لكي تحظى بفرصة الفوز بمقعد دائم في مجلس الامن وفقا للمعايير التي وضعتها الامم المتحدة لاكتساب العضوية الدائمة .

المبحث الاول: القدرات العسكرية الالمانية ودورها في الاسهام في حفظ السلام

أتجهت الحكومة الالمانية بعد أنتهاء الحرب الباردة وأستعادة الوحدة، لدمج جيش المانيا الشرقية بالجيش الغربي ليصبحا جيشاً واحداً يحمل اسم الدولة الالمانية الموحدة، فتحولت عقيدة الجيش الالماني ووظيفته الجديدة بفضل الوحدة، وزوال التهديد السوفيتي، بحيث باتت تبغي تأدية دور أيجابي في الحفاظ على السلم والامن الدولي في العديد من مناطق العالم في أوربا وخارجها الى جانب حماية أمن البلاد، [١٢] وآنتهاج سياسة رفض التدخل العسكري في النزاعات الاقليمية والدولية، مستندةً في ذلك الى الدستور الالماني الذي يحضر على القوات المسلحة الاشتراك في أعمال قتالية خارج حدود البلاد، والحرص على العمل تحت مظلة الامم المتحدة، من خلال المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية، فضلاً عن الدعم المالي لعمليات بناء وحفظ السلام، تأكيداً للسياسة الالمانية الجديدة التي أعتمدتها بوصفها دولة داعمة للسلام ولا تسعى لتهديد جاراتها،[١٣] وإن الشعب الالماني هو شعب " يخدم السلام في العالم " وهي صورة جديدة لالمانيا، حدد ملامحها الدستور الالماني في ديباجته.[١٤] فضلا فضلا عن ماورد في المادة ٢٤/ الفقرة٢ ، من تأكيد على دعم دور الامم المتحدة و الناتو في حفظ السلام في اوربا والعالم بنصها: " يستطيع الاتحاد من أجل الحفاظ على السلام، أن ينخرط في نظام جماعي امني متبادل، حيث سمح هنا بقبول محددات لحقوق سيادية من شأنها ان تؤدي الى اقامة وتامين نظام سلمي دائم في اوربا وبين شعوب العالم"[١٥] وحضر كل فعل يرمي الى التخطيط والتحضير لشن اي حرب عدوانية–"هجومية"– تهدد السلم والامن والتعايش الدولي، ويعدها أفعال تستحق العقاب، على وفق المادة ٢٦ من الدستور.[١٦] إذ يعد صون السلام والامن ودعم حقوق الانسان والتنمية من أهداف السياسة الخارجية الالمانية، ويتم بلوغ هذه الاهداف من خلال العمل تحت مظلة الامم المتحدة، وحلف الناتو بوصفهما وسائل رئيسة للسياسة الالمانية، في هذا المجال. فهي تدعم جهود الامم المتحدة

في مجال حفظ السلم والامن الدوليين وتفادي اندلاع النزاعات وتسويتها، فضلاً عن نزع السلاح وحظر اسلحة الدمار الشامل. فقد شارك في بعثات السلام الدولية منذ عام ١٩٩١ اكثر من ١٥٠٠٠٠ عنصر من قواتها المسلحة وكذلك ٣٥٠٠ شرطي و١٠٠٠ خبير مدني.[١٧]

من أجل هذا تصنف المانيا ضمن مجموعة الدول ذات الانفاق العسكري الاعلى في العالم، فقد بلغ حجم أنفاقها العسكري٤٥،٢ مليار دولار بحسب أسعار الصرف السائدة. وتأتي بالمرتبة الثالثة من بين دول الاتحاد الاوربي من حيث معدل الانفاق العسكري بعد المملكة المتحدة وفرنسا، بنسبة ١،٣% مقارنة بالمملكة المتحدة ٢،٧% وفرنسا٢،٣% بحسب أحصاءات ٢٠١٠- انظر الجدول رقم- ١.[١٨] إذ يقدر حجم قواتها المسلحة ب ٢٥٠ الف مقاتل.[١٩]

الجدول رقم(١) حجم الانفاق العسكري الالماني مقارنة بالدول الكبرى

ت	الدولة	حجم الانفاق/ مليار دولار حسب اسعار الصرف السائدة	النسبة من الناتج المحلي/ ٪	حجم الانفاق/ مليارددولار حسب تعادل القوة الشرائية
١	الولايات المتحدة	٦٩٨	٤,٨	٦٩٨
٢	الصين	١١٩	٢,١	٢١٠
٣	المملكة المتحدة	٥٩,٦	٢,٧	٥٧,٦
٤	فرنسا	٥٩,٣	٢,٣	٤٩,٨
٥	روسيا	٥٨,٧	٤,٠	٨٨,٢
٦	المانيا	٤٥,٢	١,٣	٤٠,٠

المصدر:سام بيرلو فريمان، أولاويل اسماعيل، واخرون، مصدر سابق ص٢٦٤-٢٦٥

وهي أيضاً واحدة من أكثر الدول من حيث حجم أسهامها العسكري في بعثات حفظ السلام الدولية، إذ يعمل نحو ٨٠٠٠ عسكري ، ونحو ٢٣٠ رجل شرطة، مع بعثات السلام التابعة للامم المتحدة، أو ضمن بعثات السلام الموفدة بناءاً على تخويل منها بما في ذلك حوالي ١٠٠٠ من جنود " الخوذات الزرقاء " بحسب احصائية عام ٢٠٠٧. لهذا أحتلت المانيا المرتبة ال(٢٠) من بين الدول التي تسهم قواتها في مهام حفظ السلام التابعة للامم المتحدة. إذ يشترك عناصر من الجيش والشرطة الالمانيين ضمن احدى عشر مهمة لحفظ السلام. وتركزت جهود المانيا بشكل اساسي على البلقان وافغانستان ولبنان. علاوة على ذلك يسهم مراقبون عسكريون المان وضباط الجيش الالماني وخبراء الشرطة ضمن بعثات حفظ السلام تابعة للامم المتحدة في السودان وجورجيا وليبريا وعلى امتداد الحدود بين اثيوبيا واريتيريا، وفي كوسوفو والبوسنة والهرسك.[٢٠] وقد شرعت السياسة الالمانية بهذا التوجه منذ عهد

حكومة المستشار السابق شرويدر مابين ١٩٩٨و٢٠٠٥ حيث أسهم تواجد القوات الالمانية أنذاك في البلقان وأفغانستان والبحر العربي وأفريقيا، في تدعيم صدقية السياسة الالمانية المتطلعة لتعزيز السلام العالمي، وتأكيداً للصورة الجديدة التي أرادت أن تطرحها أمام أنظار جاراتها الاوربيات والعالم.[٢١] كما لعبت دوراً فاعلاً بعد أحداث ١١ أيلول في محاربة الارهاب، لتأكيد حضورها على الساحة الدولية من خلال الاسهام العسكري في دعم الاستراتيجية الامريكية في الحرب ضد الارهاب،[٢٢] كما برز هذا الدور أيضاً في الدعم العسكري لمحاربة الارهاب في العراق وسوريا أبتداءاً من ٢٠١٤. فتحولات مابعد ١١أيلول فرضت صعود فاعل دولي جديد يسهم بشكل غير مسبوق في النظام الدولي، وعلى نحو مؤثر في السياسة الدولية، بما يمتلكه من مقومات ذاتية وأستقلالية وقواعد بشرية، وبوصفه مصدراً من مصادر تهديد الامن القومي للدول والامن العالمي.[٢٣]

الامر الذي دلل على حجم القدرة العسكرية الالمانية ودورها المؤثر والبناء في دعم السلام والتنمية تحت مظلة الامم المتحدة والناتو. مما جعل القلق يساور بعض الاوربيين من تزايد القدرة السياسية الالمانية في اوربا، فأمسوا مترددين أمام فسح المجال لانطلاق الدور الالماني، لكنهم مدركين أن البديل عن ذلك هو الفراغ السياسي والامني في أوربا، وهو خيار عسير، فأوربا من دون المانيا تبدو قلقة.[٢٤] لذلك أستمرت القدرة العسكرية الالمانية خاضعة لرقابة الناتو تلبية لارادة الدول الاوربية الغربية ومن بينها فرنسا التي فضلت الابقاء على الناتو كهيكلية متعددة الاطراف تضمن من خلالها أدماج ومراقبة الدور العسكري الالماني، للحيلولة دون أنبعاث التهديد الالماني لاوربا من جدبد. وهو ما أدركه الالمان بعد الوحدة، فأرادوا من وجودهم في الناتو وسيلة لطمأنة جيرانهم بشأن دورهم الجديد في دعم الامن والاستقرار في اوربا، وفي ذات الوقت جعله وسيلة لاستعادة مكانتهم الدولية.[٢٥] فقد أشرت عمليات السلام الدولية المعاصرة دوافع شتى من جانب الدول المساهمة، إذ كشفت عن تطلع الدول لتعزيز دورها الدولي والاقليمي وابراز قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، أنطلاقاً من رؤية مفادها إن من مقومات بناء القوى العظمى أو الاقليمية، يحتم التزاماً ببذل الجهود في أطار المنظومة الامنية للمجتمع الدولي بما في ذلك حفظ السلام وبناء السلام. مما يجعل الاسهام في عمليات حفظ السلام الدولية وسيلة مهمة في تخطيط السياسة الخارجية للدول، لمآرب شتى من ناحيتين الاولى: تساعد المشاركة في عمليات السلام في توكيد

قيادتها الاقليمية. والثانية: توظيفها لخدمة أهدافها على الصعيد الدولي بما في ذلك مساعي أكتساب العضوية الدائمة في مجلس الامن، ولا يستثنى من هذا الامر المانيا.[٢٦] إذ تسعى المانيا الى تحقيق اهداف سياستها الخارجية وتدعيم مكانتها الدولية عبر توثيق التعاون مع الولايات المتحدة لتأمين هذه الاهداف عبر البوابة الامريكية، وهي السياسة التي سارت على هديها الحكومة الالمانية، ذات الاتجاه اليميني في عهد المستشارة أنجيلا ميركل زعيمة الحزب الديمقراطي المسيحي، حيث شدد برنامج الحزب "على ان من اولويات الحكومة هو التركيز على اقامة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة وتنشيط اليات التعاون مع الحلف الاطلسي"، وهو ما شددت عليه المستشارة الالمانية في سياسة حكومتها، فأعربت عن دعمها للسياسة الامريكية في العراق و أن من اولويات هذه السياسة بناء علاقات متميزة مع الولايات المتحدة وتفعيل مجالات التعاون مع الحليف الاطلسي،[٢٧] من غير ان تتطلع الى دخول مضمار التنافس معها،[٢٨] وهوما قوبل بأرتياح من جانب الولايات المتحدة، التي تنظر لالمانيا بوصفها الحليف الاوربي الذي يمتلك من القدرات الكامنة والكافية التي تعين على أنجاز أهداف السياسة الامريكية في العالم، فأخذت تتطلع لاقامة شراكة ستراتيجية مع هذا الحليف الذي يعول عليه في الحاضر والمستقبل. وهذا التوجه الامريكي مبعثه سببان: [٢٩]

١- **عسكرياً:** دورها الفاعل في دعم عمليات حفظ السلام، وبشكل يفوق القدرات البريطانية والفرنسية، فهي تمتلك أهم قوة عسكرية في حلف الاطلسي لاسيما بعد قيامها بتشكيل قوة للرد على الازمات-KRK المؤلفة من من خمسين ألف مقاتل مهمتها ادارة الازمات خارج الاراضي الالمانية.

٢- **سياسياً:** إن مجالات الاهتمام الجيوسياسي لالمانيا تقتصر على القارة الاوربية ولاسيما وسط وشرق أوربا، فليس لها أهتمامات خارج أوربا على المدى القريب والمتوسط لمحدودية التأثير الالماني، وهو مايصب في خانة المصالح الامريكية لتحقيق أهداف الشراكة الستراتيجية مع المانيا من حيث كونها الشريك الاوربي المفضل لدعمها في التصدي للمخاطر المحتملة خارج أوربا من غير تنافس أو تصادم في المصالح بين الفريقين خارج القارة الاوربية، مقابل ضمانات امريكية بالحفاظ على أستقرار هذه المنطقة لمساسها بالامن القومي الالماني.

فالهدف الذي ترمي اليه الولايات المتحدة من ذلك، توظيف الدور الالماني في خدمة تنفيذ خطط الاستراتيجية الامريكية العالمية وراء حدود حلف الاطلسي. لاسيما وأن الجيش لالماني لم تعد وظيفته قاصرة على الدفاع عن أراضي الدولة الالمانية بعد زوال التهديد السوفيتي فحسب، بل بات يتعين عليه الاسهام الجاد في الوظائف الجديدة للحلف "حفظ السلم وادارة الازمات"خارج أقاليم الدول الاعضاء. في ضوء التوجه الاسترتيجي الجديد للحلف، الذي تعزز بعد أحداث ١١ أيلول – سبتمبر– ٢٠٠١ .[٣٠] لهذا تؤشر معطيات المستقبل الى ان الجيش الالماني سيكون في مقدمة الجيوش الاوربية نظراً للمزايا العديدة التي يتمتع بها وتميزه عن سواه من الجيوش الاوربية، لامتلاكه مجالاً جوياً ومنفذاً بحرياً واسعاً وفي ذلك يشير الفن توفلر ان الدولة الاقوى تأثيراً في القرن الحادي والعشرين هي الدولة التي تمتلك القوة العسكرية والاقتصادية والتكنلوجية،[٣١] وهوما يمنح ألمانيا مجالاً واسعاً للقيام بدور سياسي وعسكري في الأزمات التي تندلع في أوربا وخارجها. وبعبارة أخرى إن التحديات الامنية الجديدة داخل القارة الاوربية وخارجها بعد الحرب الباردة كانت هي الاسباب الي دفعت الى اجراء تغيير في العقيدة الاستراتيجية للناتو للقيام بدور سياسي وعسكري داخل اوربا وخارجها. فشرع الباب لدور الماني أدهى واكثر فاعلية، والمطالبة بمقعد دائم في مجلس الامن أنطلاقاً من دورها الفاعل في حفظ السلم والامن الدوليين بوصفه أحد المعايير التي حددها الميثاق لعضوية المجلس. للحصول على "صوت سياسي" يتواءم مع ثقلها الاقتصادي والعسكري، والدور الذي باتت تقوم به من خلال أسهامها بمهمات الحفاظ السلام ضمن قوات حلف الناتو والامم المتحدة، عبر عن ذلك خطاب شرويدر من على منبر قمة الالفية لقادة الدول الاعضاء في مجلس الامن في أيلول–سبتمبر– ٢٠٠٠، مطالباً بمنح المانيا مقعداً دائماً في المجلس، ومعرباً عن قدرة المانيا على الاضطلاع بمسؤوليات أكبر على المسرح الدولي، لادراكه الراسخ بأن أتاحة هذه الفرصة لالمانيا سوف تسهم في تدعيم السلام العالمي بقوله :" ان احتمالات تحقيق سلام عالمي لاتدعم اذا لم تشارك القوى السياسية والاقتصادية المهمة في صنع القرار في مجلس الامن " [٣٢] فألمانيا اليوم وبحكم ما تمتلكه من قدرة عسكرية قوة ذات بأس كبير في حلف الناتو، وقوات حفظ السلام، وبحكم مبادىء وأهداف سياستها الخارجية التي أخذت منحى دعم جهود الحفاظ على السلم والامن أمست مؤهلة لنيل العضوية الدائمة في مجلس الامن، وفقاً لمعايير الامم المتحدة.

المبحث الثاني: القدرات الاقتصادية ودورها في المساهمة المالية في دعم الامم المتحدة

[٣٣] أسهمت الوحدة الالمانية في أبراز مظاهر المعجزة الالمانية، التي تجسدت في تنامي قدراتها الاقتصادية بفضل عناصرها الانتاجية المتنوعة، بشكل أفضى الى تنامي قدراتها الصناعية والتكنولوجية والعسكرية، بفعل مزايا الموقع الجيوسياسي والمساحة الشاسعة[٣٤] بتمركزها في وسط أوربا بمساحة بلغت ٣٥٧،٠٤١ كم٢ [٣٥]– ١٣٧،٨٠٣ميل مربع، فمايزيد على٥٤% من اراضيها منتجة للمحاصيل الزراعية فضلاً عن احتوائها على خام الحديد والفحم في اقليمي الرور والسار،[٣٦] إذ يتميز سطحها بالتنوع الجغرافي بأحتوائه على منخفضات في الشمال وجبال شاهقة في الجنوب، مما جعل منها بلدا غنيا بالاراضي الصالحة للزراعية والموارد المعدنية كالفحم الحجري،[٣٧] فضلاً عن قدراتها البشرية، فهي أكثر بلدان أوربا من ناحية عدد السكان[٣٨]، إذ بلغ تعداد سكانها عام ٢٠١٤: ٨٠،٨٨٩،٥٠٥ مليون نسمة.[٣٩] لهذا يمكن القول إن الاقتصاد يجسد أكثر مظاهر القوة الالمانية بروزاً، مما منحها فرصة التأثير بفاعلية بوصفها قوة أقتصادية كبرى في البيئتين الاوربية والدولية، إذ يأتي الاقتصاد الالماني في المرتبة الاولى على أوربا، والمرتبة الرابعة عالمياً من ناحية الناتج المحلي الاجمالي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. والمركز الخامس من حيث القوة الشرائية، فضلاً عن انها تعد ثاني أكبر مصدر في العالم بنحو١،٤٧٤ تريليون دولار بضمنها دول الاتحاد الاوربي بحسب تقديرات عام ٢٠١١. وحقق اقتصادها مستوى قياسياً متميزاً فيما يخص تعداد العاملين الذي وصل الى ٤١،٣ مليون عامل بحكم وجود نسبة عالية من اليد العاملة المدربة جعلتها في طليعة الدول في ميدان تصنيع السيارات والمواد الكيمياوية والمعدات والادوات المنزلية على مستوى العالم، وتشير التوقعات الى ان الاقتصاد الالماني سيحقق تقدماً كبيراً اذاما أستمر على هذه الوتيرة من النمو. فقد أستطاعت ان تحقق فائضاً في ميزانها التجاري في عام ٢٠١١ وصل الى ٢٠٠ مليار دولار، بعد أن حققت في عام ٢٠٠٦ ناتجاً محلياً مقداره ٢٨٩٧،٠٣ مليون دولار بحسب سعر الصرف السائد، حيث بلغت مساهمتها في الناتج العالمي٦،٠%، فضلا عن ذلك حققت المانيا معدل النمو الاقتصادي بلغ ٢،٧% في نفس العام–انظر الجدول رقم٢)[٤٠]، في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي الالماني ٣،٧ % لعام ٢٠١٠ و٣% لعام ٤١،٢٠١١ وتعد المانيا من ضمن مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى في العالم– G8 بحكم مكانتها الصناعية

المتميزة في مضمار الصناعات الثقيلة، المتمثلة بصناعة السيارات والمعدات الثقيلة والالات والمعدات الهندسية بشكل عام.[٤٢]

الجدول رقم(٢) الناتج المحلي الاجمالي والنسبة من الناتج العالمي ومعدل النمو الاقتصادي لالمانيا ودول مختارة

ت	الدولة	الناتج المحلي الاجمالي/ ترليون دولار	النسبة من الناتج الاجمالي العالمي	معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٦	معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١١	معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٤
١	الولايات المتحدة	١٧,٤١٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٢٧,٥	٪٣,٣	٪١,٦	٪٢,٤
٢	المانيا	٣,٨٥٢,٥٥٦,١٦٩,٦٥٦	٪٦,٠	٪٢,٧	٪٣,٦	٪١,٦
٣	المملكة المتحدة	٢,٩٤١,٨٨٥,٥٣٧,٤٦١	٪٤,٩	٪٢,٧	٪١,٦	٪٢,٦
٤	فرنسا	٢,٨٢٩,١٩٢,٠٣٩,١٧٢	٪٤,٦	٪٢,٠	٪٢,١	٪٠,٢
٥	أيطاليا	٢,١٤٤,٣٣٨,١٨٥,٠٦٥	٪٣,٨	٪١,٩	٪٠,٦	٪٠,٤-
٦	أسبانيا	١,٤٠٤,٣٠٦,٥٣٦,٠٥٨	٪٢,٥	٪٣,٩	٪٠,٦-	٪١,٤
٧	روسيا	١,٨٦٠,٥٩٧,٩٢٢,٧٦٣	٪٢,٠	٪٦,٧	٪٤,٣	٪٠,٦
٨	الصين	١٠,٣٦٠,١٠٥,٢٤٧,٩٠٨	٪٥,٥	٪١٠,٧	٪٩,٥	٪٧,٤
٩	اليابان	٤,٦٠١,٤٦١,٢٠٦,٨٨٥	٩,١	٢,٢	٪٠,٥-	٪٠,١-

المصدر: - د.محمد توفيق عبد المجيد،مصدر سابق، ص٢٠٠-٢٠١، ٢٠٤
- البنك الدولي، أجمالي الناتج المحلي، على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢، ص ص١-٦
- TheWorldBank,GDPgrowth(annal%),p3-10 على الرابط:
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢

يوضح الجدول رقم (٢) حجم الناتج المحلي الالماني مقارنة بالولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي فضلاً عن روسيا والصين، فعلى صعيد الدول الغربية أحتلت المانيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي. في حين تساوت مع المملكة المتحدة في معدل النمو الاقتصادي، عام ٢٠٠٦ وتفوقت عليها عام ٢٠١١ وتقدمت على كل من فرنسا وروسيا وايطاليا من حيث الناتج المحلي الاجمالي. وجاءت بعد الصين واليابان. وتعززت قدراتها الاقتصادية أكثر بفعل تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية أواخر عام ٢٠٠٨ عندما تراجعت معدلات الناتج الوطني بشكل كبير في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى بحيث أنحدرت لتسجل معدلاً سلبياً وسجل ذلك العام أيضاً أنخفاض نسبة الولايات المتحدة من مجموع صادرات العالم الى ٨،٠٦% بينما سجلت عام ٢٠٠٠ نسبة أعلى مقدارها ١٢،٣%. مما أشر بوجه عام تراجع مركز الولايات المتحدة الاقتصادي في العالمي في كافة المجالات، لصالح صعود قوى أخرى مثل المانيا والصين وروسيا والهند والبرازيل.[٤٣] بفضل آنتهاج المانيا سياسة خارجية وأقتصادية مرتكزة على التعاون الدولي، وأعتماد الاقتصاد بشكل كبير على التصدير والتجارة الخارجية، مما جعل عضويتها في المجموعة الاوربية ركيزة مهمة في سياستها الاقتصادية.

[٤٤] ومن ثم نشدت المضي في دعم الوحدة والتكامل مع الاتحاد الاوربي والاندماج وفق معاهدة "ماستريخت" ومساندة توسيع اوربا شرقاً بضم دول اوربا الشرقية الى الاتحاد الاوربي، وتأدية دور اكثر فاعلية في الاتحاد الاوربي، والاهتمام بتحقيق الوحدة الاوربية. تكرس ذلك جلياً في سياسة المستشار الالماني(الاسبق) هلموت كول التي أبتغت جعل وحدة المانيا ووحدة اوربا وجهين لعملة واحدة، وكذلك في عهد خلفه شرودر.[٤٥] إذ توجهت السياسة الخارجية الالمانية نحو دعم الوحدة الاقتصادية الاوربية والاندماج مع أوربا بقوة، فهذا الاندماج سيحقق لها فوائد عدة: لعل في مقدمتها تبديد القلق من القوة الالمانية، وقطف ثمار الفوائد الاقتصادية من خلال الدخول الى سوق كبير بحجم الاتحاد الاوربي، لتصبح المرتكز الاقتصادي لاوربا[٤٦] ومن ناحية ثانية ممارسة دور سياسي وامني عبر الاندماج الكامل في ترتيبات اقليمية ودولية أخرى من قبيل إتحاد غرب اوربا وحلف الناتو والمنظمات الدولية كالامم المتحدة، لانها تعلم علم اليقين أن أي عقبة أو أي وهن في جدار التكامل والاندماج في اوربا، او العودة الى النزعة القومية الالمانية من شانها اضعاف لمكانتها الدولية.[٤٧] فالخيار الافضل هو الافادة من ملامح التراجع الامريكي وبروز معطيات تحول النظام الدولي شطر التعددية، فضلاً عن الافادة من العولمة الاقتصادية المرتكزة على تعميق العلاقات السياسية والاجتماعية والاعتماد المتبادل بين بين الدول على الصعيد الكوني، وصياغة تفاعلاتها في ضوء ما يتوافر لديها من " المصالح والطموح ".[٤٨] ويندرج دورها في الامم المتحدة ضمن سياق هذه السياسة الرامية لتغيير صورة المانيا عبر تحقيق طائفة من الاهداف تتمثل في: السعي لانماء قواعد القانون الدولي وصيانة حقوق الانسان وحماية البيئة، وتوفير الدعم المالي والموارد اللازمة لغرض المساهمة في جهود المنظمة لبناء السلام والامن وحقوق الانسان والتنمية في ظل التلازم بين السلام وحقوق الانسان والتنمية، فضلاً عن دعم جهود الامم المتحدة في كافة المجالات.[٤٩] والاسهام في دعم ميزانية الامم المتحدة، حيث تسهم المانيا بنسبة ٩،٨%، الى جانب اليابان التي تسهم بنسبة ١٩،٦%،[٥٠] حيث بلغ مقدار المساهمة الالمانية في الميزانية العادية ١٧٢،٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وفي ميزانية عمليات حفظ السلام تحت راية الامم المتحدة ٥٢١ مليون دولار العام نفسه، فهي بذلك ثالث اكبر دولة مساهمة في ميزانية المنظمة، بعد الولايات المتحدة واليابان وهي ايضا ثالث اكبر مساهم في معظم الوكالات المتخصصة مثل منظمة الصحة واليونسكو وثاني

اكبر مساهم في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية –اليونيدو،[٥١] ففي عام ٢٠٠١ تبرعت المانيا بمبلغ ٦٥٠ مليون يورو على شكل مساعدات للمنظمة والوكالات المرتبطة بها.[٥٢] كما وتسهم المانيا في الميزانية الخاصة بنفقات عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام بنسبة ٧،١٤١٠% أستنادا الى جدول الأنصبة الذي أعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٧ للمدة مابين عامي ٢٠١٤و٢٠١٥، حيث تاتي المانيا بالمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة واليابان وفرنسا، مما يدلل على تبني المانيا سياسة تهدف الى جعل المانيا دولة محبة للسلام وداعمة لجهود المنظمة لحفظ السلم والامن الدوليين– أنظر الجدول رقم(٣).[٥٣]

الجدول رقم(٣): الانصبة المقررة لعمليات حفظ السلام للفترة من ٢٠١٤ لغاية ٣١ كانون الاول ٢٠١٥

ت	الدولة	نسبة المساهمة في نفقات حفظ السلام ٪
١	الولايات المتحدة	٢٨,٣٦٢٦
٢	اليابان	١٠,٨٣٣٠
٣	فرنسا	٧,٢١٠٥
٤	المانيا	٧,١٤١٠
٥	المملكة المتحدة	٦,٦٧٦٨
٦	الصين	٦,٦٣٦٨
٧	روسيا الاتحادية	٣,١٤٣١

المصدر: الجمعية العامة، الدورة السابعة والستون،مصدر سابق،ص ٢-٣

فضلاً عن الاسهام في مساندة جهود الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في ميدان التعاون التنموي، من خلال المنح التي تقدمها للمنظمة، بهدف وتوفير الموارد الكافية لتنفيذً اهداف اعلان قمة الالفية للتنمية من أجل مساعدة البلدان النامية في جميع أنحاء العالم سبيلاً لتخفيض نسبة الفقر، ومنع أنتشار وباء الايدز، وتوفير فرص التعليم الابتدائي لعموم الافراد المحرومين من فرص التعليم حتى عام ٢٠١٥[٥٤] أنطلاقا من إن هذه المشكلات – الفقر والمرض والامية – تجسد تحديات موجهة للسلم والامن الدوليين، والتي حذر من اثارها الامين العام في تقريره المقدم الى قمة الالفية وقمة عام ٢٠٠٥[٥٥]. وما سعي المانيا لتنفيذ اعلان الالفية الا تجسيد لدعم دور المنظمة في حفظ السلم والامن بمعالجة مهددات الامن من جذورها. فقد شكل اعلان قمة الالفية والاهداف التنموية التي تضمنها وحث الدول على تحقيقها، خارطة طريق من أجل تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر برعاية الامم المتحدة. ومن أجل ذلك أسهمت المانيا بتقديم عدد من المنح في ميدان التمويل بهدف التنمية أستجابة لاهداف قمة الالفية للتنمية ضمن خطة عمل أعدتها الحكومة

الالمانية حتى عام ٢٠١٥، من أجل تخفيض نسبة الاشخاص الذين يعانون من الفقر الى النصف، ودعم التعاون بغية القضاء على الفقر بما يعزز ويكرس السلام.[٥٦] إذ تعد المانيا ضمن الدول الخمس الاولى المانحة في العالم، حيث جاءت بالمركز الخامس بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا، ففي عام ٢٠٠٦ ارتفع حجم المساعدات الالمانية الانمائية من ١٠،١ مليار دولار الى اكثر من ١٠،٤ مليار دولار. كما أحتلت المانيا المرتبة الرابعة بين مانحي المنظمة الانمائية الدولية التي تدعم برامج التنمية الاقتصادية وخفض نسبة الفقر في الدول النامية من خلال منح القروض الميسرة بدون فوائد ومعونات مالية.[٥٧] وفي مجال عمليات بناء السلام وترصينه، في البلدان التي تشهد نزاعات أهلية ومن أجل تهيئة أجواء سلمية مستقرة خلال المرحلة الانتقالية التي تعقب النزاعات لضمان عدم تجددها وعودتها مرة أخرى، وبغية تهيئة البيئة المستقرة للسلام عبر اعادة الاعمار، فقد أنضمت المانيا ضمن مجموعة الدول الاعضاء في لجنة الامم المتحدة المعنية بعمليات بناء السلام التي شكلت بموجب قرار مجلس الامن والجمعية العامة في كانون الاول – ديسمبر– ٢٠٠٥. وتتولى هذه اللجنة مهمة تعزيز السلام وتوظيف المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي، ورسم خطط العمل بغية ترصين السلام عبر تهيئة البيئة المناسبة من خلال أعادة اعمار البنى التحتية عقب أنتهاء النزاعات، علاوة على المساعدة عبر تقديم الاستشارات واعادة البناء لازالة اثار النزاعات وانشاء المؤسسات، والتمويل من أجل التنمية في البلاد التي تشهد النزاعات بهدف الحيلولة دون تأزم الاوضاع والحد من امكانية عودة اجواء الصدام المسلح من جديد.[٥٨]

لذلك وبناءاً على ماتقدم اخذت المانيا تتطلع بشدة للقيام بدور سياسي آنطلاقاً مما تتمتع به من قدرات أقتصادية، ودعمها المالي للامم المتحدة وديمقراطيتها الناضجة، فباتت مؤهلة لتحمل مسؤوليات سياسية إتجاه المجتمع الدولي، وبكفاية عالية للقيام بهذا الدور عبر البوابتين الاوربية والعالميةً،[٥٩] فأما أوربياً فتجسد ذلك بالسياسة الالمانية الساعية دوماً لتوسيع الاتحاد الاوربي وتدعيم مكانته الاقتصادية والسياسية والمالية لكونه سيضمن لها فرصاً سانحة لانتهاج سياسة خارجية مستقلة وفاعلة في اوربا والعالم، لاسيما وأنها لم تعد بحاجة للحماية الامريكية بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي، مع الاحتفاظ بالود معها، لانها تدرك أن فاعلية اي دور الماني مهما كانت المقومات الضامنة لدافعيته متوافرة، لن يكتب له النجاح

مستقبلاً من دون خطب ود الولايات المتحدة، بوصفها الدولة المؤثرة في تفاعلات النظام السياسي الدولي، فدأبت من أجل تاكيد الشكل الاتحادي للوحدة والمضي قدماً في سبيل سن دستور اوربي موحد، بوصفه سيهيأ أمكانية تخطيط سياسة خارجية ودفاعية أوربية مستقلة. من أجل ذلك أستنتج الباحثين بأن الاتحاد الاوربي سيدون قواعد التعامل الاقتصادي والسياسي للقرن الحادي والعشرين بأيدٍ المانية.[٦٠] فالمانيا اليوم دولة قومية "طبيعية "و" فرنسا ثانية " على حد وصف الكاتب دومينيك مويسي-Dominique Moisi – شأنها شأن فرنسا تبغي العمل من أجل مصالحها القومية عبر اوربا عندما يكون ذلك سانحاً، الاّ أنها تنأى بنفسها عندما تجد ذلك ضروريا.[٦١] فاتخذ مسار السياسة الالمانية نهج العودة الى حلبة التنافس الدولي بأطار اقتصادي.[٦٢]وأماعالمياً بالافادة من الدعم الامريكي لالمانيا لاكتساب العضوية الدائمة، إذ أتجهت الولايات المتحدة الامريكية، كما يبدو ولاسباب مالية أكثر منها سياسية، بأتجاه تأييد نيل ألمانيا واليابان على مقعد دائم في مجلس الامن.[٦٣] إذ بدا تطلع الولايات المتحدة بشكل واضح للعودة والقبول بفكرة العمل المتعدد الاطراف منذ عام ٢٠٠٤ عندما صرح الرئيس بوش في تشرين الثاني – نوفمبر– من ذلك العام عقب تجديد أنتخابه لولاية ثانية، انه يرمي للعمل على نحو أوثق مع اوربا كلها، في ضوء التوجهات الجديدة داخل الادارة الامريكية، الداعية لضرورة الافادة من موارد دول الاتحاد الاوربي عبر توثيق التعاون مع دوله للمساعدة في إنجاز الغايات النهائية للمشروع الامريكي في العراق. كما أوجبت أحداث ١١ ايلول– سبتمبر– أدخال تعديلات واسعة في تدابير الامن الداخلي الامريكي بالشكل الذي يوجب توسيع نطاق التعاون ليشمل أكبر عدد ممكن من الشركاء، بحيث آنصرف التركيز الامريكي بشكل خاص صوب التعاون مع دول الاتحاد الاوربي، بوصفه التكتل الفاعل والمؤثر الوحيد الذي رمت الولايات المتحدة لتعزيز التعاون الشامل معه في النطاق الواسع للامن الداخلي،[٦٤] مما عزز أراء الباحثين وتحليلات مراكز الابحاث والدراسات، التي رجحت مظاهر ظهور اقطاب جديدة في المستقبل المنظور ستدخل حلبة المنافسة مع الولايات المتحدة في النظام الدولي، بضمنها المانيا. أذ سيشهد القرن الحالي تحولاً في موازين القوى السياسية، فكما وضعت الولايات المتحدة أصول المبادلات التجارية والمالية في القارة الاوربية، فأن اوربا الموحدة ستضع قواعد اللعبة الاقتصادية بايدي المانية ببنود جديدة تاركةً أغلال مؤتمر بوتسدام لعام ١٩٤٥ خلفها[٦٥] على النحو الذي سيفضي الى

أعادة رسم خريطة القيادة الاقتصادية والسياسية للعالم لتتخذ شكل القيادة المتعددة الاطراف، ينحدر فيها مركز الولايات المتحدة وعملتها في النظام الدولي بشكل تدريجي ومتواتر.[٦٦]

المبحث الثالث: الدور الدبلوماسي الالماني في تسوية النزاعات

أسهمت عوامل عدة– داخلية وخارجية – في تنامي الدور الدبلوماسي الالماني في دعم التسوية السلمية للنزاعات على المسرح الدولي بشكل عام والمسرح الاوربي بوجه خاص، بوصفه مكملاً للنهج الذي تبنته الاستراتيجية الالمانية بعد الوحدة بالقيام بدور إيجابي في دعم السلام العالمي.[٦٧] فعلى الصعيد الداخلي رفدت الوحدة القدرات الالمانية بعناصر مضافة، من حيث الامكانات البشرية والجغرافية، فأصبحت ألمانيا في مقدمة الدول الاوربية من حيث تعداد السكان، والاولى في أوربا من حيث الناتج المحلي، علاوة على موقعها الجغرافي في مركز القارة الاوربية، مما جعلها تعي أهمية الافادة من هذه القدرات لتعزيز مكانتها في النظام الدولي،[٦٨] عبر توظيف وقدراتها الاقتصادية وتقدمها التكنلوجي لدعم دبلوماسيتها سبيلاً للارتقاء بدورها الاقليمي والدولي نحو مجالات أرحب، وهو ما بدا شاخصاً بموقفها الايجابي أتجاه العديد من الازمات منها أزمة افغانستان والنزاع في كشمير وأيضا في الازمة العراقية.[٦٩] وأما على الصعيد الدولي فقد أدى أنهيار الاتحاد السوفيتي الى تحرر السياسة الخارجية الالمانية من خطر التهديد السوفيتي، وضآلة التزاماتها تجاه الحلف الاطلسي، فأصبحت أكثر حرية في سلوكها الخارجي، مما هيأ لها فرصاً أوسع لممارسة دورها السياسي والدبلوماسي أوربياً ودولياً.[٧٠] عبر الجماعة الاوربية. في ضوء أدراكها إن مستقبل دورها الاقتصادي والسياسي متلازم مع مستقبل الاتحاد الاوربي باعتباره محوراً مؤثراً في نطاق العلاقات الدولية والتسوية السلمية للازمات والنزاعات الاقليمية والدولية، فعملت على أرسل أشارات تطمين للاعضاء الاوربيين من أجل أستبعاد مخاوف أنبعاث الدور الالماني المهدد لامن أوربا من جديد بعد الوحدة، لاسيما بعد الفراغ الامني والعسكري الذي خلفه تفكك المعسكر الاشتراكي والانسحاب العسكري السوفيتي من ألمانيا، عبر عن ذلك كول بقوله: " نحن نقول نعم لعضويتنا في المجموعة الاوربية وفي حلف شمال الاطلسي، نحن جزء من المجتمع الدولي."[٧١] علاوة على ذلك فقد أسهمت طائفة من المدخلات في تعزيز الصعود الالماني لاسيما التحولات المحتملة في هيكل المنظومة الدولية نتيجة ضخامة الالتزامات العسكرية الامريكية في مختلف أقاليم العالم والتي قادت الى تشتيت وتراجع

القدرات العسكرية الامريكية لاسيما في العراق وأفغانستان، فضلاً المواجهة مع الارهاب، مما ضاعف من أحتمالات تشكيل نظام دولي جديد تعددي تحتل فيه المانيا مكانة بارزة.[٧٢] تمخضت هذه العوامل عن تبني أتجاه جديد في السياسة الخارجية الالمانية، يستند الى تنشيط العمل الدبلوماسي،[٧٣] وآنتهاز الفرصة السانحة عبر توظيفها لصالح بناء وتعزيز مكانة بلادهم ضمن التحالف الغربي سواء أكان الاتحاد الاوربي أم الحلف الاطلسي.[٧٤] فقد تميز نهج السياسة الخارجية الالمانية الذي أقتفته الحكومات الالمانية المتعاقبة، بالعمل بناء أشكال من العمل المشترك والتعاون المتعدد الاطراف، والاسهام في جهود الوساطة لطرح الحلول وتقريب وجهات النظر لتسوية الخلافات في مختلف مناطق العالم، بشكل يؤشر حضورها وتأثيرها على الساحة الدولية،[٧٥] على وفق رؤية تؤمن بأولوية الوقاية من الازمات وأيجاد سبل حلها سلمياً، بوصفها بديلاً عن اللجوء الى استخدام الوسائل العسكرية لحل تلك الازمات، تجسد ذلك بالموقف الالماني من المسألة العراقية بعد عام ٢٠٠٣،[٧٦] مع ضمان الحفاظ على صلات وثيقة بالولايات المتحدة وعدم التقاطع معها في المواقف، لاسيما في ضوء التوجه الامريكي الرامي الى جعل المانيا شريكاً سياسياً وأقتصادياً وأمنياً يعتد به في الضفة الاخرى للاطلسي،[٧٧] بفعل المكانة الاقتصادية الدولية التي تتمتع بها المانيا، والتي يمكن أن تدعم مصالح الولايات المتحدة، من ناحية، والدور الذي يمكن أن تلعبه برلين في تقريب وجهات النظر بين واشنطن من جهة وموسكو وبكين من جهة أخرى، لاسيما وأن لها علاقاتها الجيدة مع روسيا والصين علاوة على دورها في دعم وتأييد الحرب على الارهاب الذي بات يهدد المجتمع الدولي برمته، مما جعل التخلي الامريكي عن الدعم الالماني لايصب في خانة المصالح الامريكية خصوصاً في ضوء النكبات التي منيت بها العمليات العسكرية الامريكية في العالم والتي بدت أقرب الى الهزيمة التي حلت بالجيش الامريكي بفيتنام في سبعينيات القرن العشرين.[٧٨] الى جانب سعي المانيا بشتى الوسائل الممكنة لتقوية مركزها ضمن الاتحاد الاوربي بالاعتماد على أمكاناتها الاقتصادية بوصفها أبرز مظاهر قدراتها- كما سبقت الاشارة- فضلاً عن تنمية أطر التعاون والاعتماد المتبادل مع دول الاتحاد الاوربي. وساعد تراجع درجة أعتمادها على مظلة الحلف الاطلسي بعد أنتهاء الحرب الباردة الى منحها المزيد من هامش الحرية والاستقلالية أكثر مما مضى في التعاطي مع حلفائها الا أنها مع ذلك حريصة أشد الحرص على آنتهاج سياسة خارجية متوازنة

ودور أشد تاثيرا وأدهى من حيث الفاعلية، من دون تناقض مع أي طرف من الاطراف الدولية يؤثر سلباً على علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي، يفضي الى ألحاق الضرر بمصالحها الاقتصادية.[٧٩]

ضمن هذا الاطار برز الدور الدبلوماسي الالماني في سياق الجهود الجماعية لاحلال السلام والاستقرار في البلقان بعد الحروب التي شهدتها المنطقة التي خلفها أنهيار يوغسلافيا الشيوعية- السابقة- من خلال المبادرة التي أطلقتها المانيا في عهد المتشار السابق شرويدر خلال تولي المانيا رئاسة الاتحاد الاوربي من أجل أبرام ميثاق أعادة الاستقرار البلقان في قمة الاتحاد الاوربي المنعقدة هناك في الرابع والعشرين من تشرين الثاني- نوفمبر- عام ٢٠٠٠ بغية وضع أسس السلام بشكل دائم في المنطقة عبر دعم عملية التحول الديمقراطي والتعاون الاقتصادي متضمنا الميثاق قيام الدول الموقعة بتقديم المعونات الاقتصادية لدول البلقان الخمس التي قامت على انقاض يوغسلافيا السابقة وهي: يوغسلافيا، مقدونيا، البوسنة والهرسك، سلوفينيا، كرواتيا، والبانيا. لمساعدة هذه الدول في سبيل السير قدماً في المصالحة والتحول الديمقراطي والتخلي عن العنف وأحترام حقوق الانسان. [٨٠] كما وتسهم المانيا بشكل فاعل في مفاوضات الملف النووي الايراني الى جانب الدول الخمس الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الامن- مجموعة ٥+١- بهدف تقريب وجهات النظر للتوصل الى صيغة توافقية لهذا الملف، وبوصفها طرفاً يحظى بالقبول من لدن روسيا والصين من جهة والدول الغربية الثلاث الاخرى من جهة ثانية فضلاً عن صلاتها التأريخية والاقتصادية الوثيقة مع أيران. مما جعلها تؤدي دوراً مهماً في هذه المفاوضات. [٨١] وفيما يخص عملية السلام في الشرق الاوسط والمفاوضات العربية- الاسرائيلية فقد أسهمت المانيا خلال رئاستها الدورية للاتحاد الاوربي وبشكل فاعل في تنشيط عملية السلام والمفاوضات العربية- الاسرائيلية من أجل العودة الى طاولة المفاوضات بين الجانبين، من دون التقاطع مع الدور الامريكي بوصفه راعياً لعملية السلام، بحيث تكرس دورها بوصفه مكمل للدور الامريكي وليس بديلاً عنه، وأن هدف هذا الدور تقديم المساعدة المادية والمعنوية والمعونات الاقتصادية والتكنولوجية لطرفي المفاوضات في الشرق الاوسط. فقام وزير الخارجية الالماني يوشكا فيشر بزيارة الى المنطقة في شباط- فبراير- ١٩٩٩ لتأكيد الدعم الاوربي لعملية السلام ودعمها للسلطة الفلسطينية بمبلغ ٧٧٠ مليون دولار كجزء من المبلغ الكلي البالغ ٣،٣ مليار

دولار بغية دعم المسار السلمي،[٨٢] كما مثلت المانيا المحاور المعارض للحرب على العراق عام ٢٠٠٣ معربة عن رفضها للخيار العسكري وداعية لاتاحة الفرصة أمام الحلول الدبلوماسية السلمية، عبر فسح المجال لاستئناف عمل لجان التفتيش لمدة أطول والعمل ضمن اطار الامم المتحدة ومجلس الامن.[٨٣]

وهكذا وتاسيساً على ما تقدم، فان المانيا باتت مؤهلة أكثر من أي وقت أخر لنيل العضوية الدائمة في مجلس الامن، وذلك في ضوء المعطيات الاتية:

١- باتت عملية الاصلاح الشاملة لمجلس الامن بضمنها توسيع عضوية المجلس هدفاً ترمي اليه السياسة الخارجية الالمانية وفقاً لخطى مرسومة ومدروسة، تبغي دفع عملية الاصلاح بحيث تفضي الى توسيع قاعدة العضوية لتؤدي بدورها الى زيادة قاعدة التمثيل العادل لمختلف أقاليم العالم وثقافاته وليرتقي بأليات عمله وفقاً لمبادىء العدل والمساواة ليصبح أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية، أذ ترى المانيا بأن أصلاح الامم المتحدة من دون أصلاح المجلس أمر لايغني ولا يسمن من جوع، مبديةً أستعدادها للنهوض بمسؤوليات أكبر أتجاه المجتمع الدولي من خلال أكتساب العضوية الدائمة في المجلس، والتعاون مع شركاء من شتى القارات من أجل ذلك. [٨٤]

٢- حرصها على تأكيد التزامها بميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي بوصفها قواعد تتمتع بالعلوية على القوانين الاتحادية الالمانية، لتأكيد دورها بوصفها دولة محبة للسلام وداعمة له إذ نصت المادة ٢٥ من الدستور بأن: " تكون أحكام القانون الدولي العامة جزءاً من تركيبة القانون الاتحادي. لها الافضلية على القوانين الاتحادية، ويترتب عليها حقوق وواجبات مباشرة على سكان المناطق في أنحاء الاتحاد." [٨٥]

٣- أنتخاب المانيا اربع مرات بصفة عضو غير دائم في مجلس الامن خلال السنوات ١٩٧٨/١٩٧٧ و ١٩٨٨/١٩٨٧ و ١٩٩٦/١٩٩٥ و٢٠٠٤/٢٠٠٣ على نحو أتاح لها فرصة الاسهام في تحمل مسؤوليات أكبر لصيانة السلام والامن العالمي والتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين التي تواجه مجلس الامن.

٤- إسهام المانيا خلال مدة أنتخابها للعضوية غير الدائمة مابين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ في صياغة قرارات المجلس بما ينسجم مع قواعد القانون الدولي بحيث آحتلت قضية تسوية النزاعات بشكل عادل والحيلولة دون تجددها فضلاً عن عمليات بناء السلام التي تعقب

النزاعات، أولوية كبيرة في سلم أهتماماتها. كما عملت على توسيع قاعدة المشاركة لجميع أعضاء الامم المتحدة في أعمال المجلس بما يعزز الديمقراطية والشفافية على الصعيد الدولي. فخلال رئاسة المانيا للمجلس في نيسان– أبريل– ٢٠٠٤ تم التصويت على القرار ١٥٤٠ الخاص بحظر أمتلاك الاطراف الفاعلة من غير الدول لاسلحة الدمار الشامل، كما تبنت فكرة تنشيط دور الاقتصاد كوسيلة فاعلة الحيلولة دون نشوب النزاعات وصيانة السلام والقيام بالتدابير الاقتصادية اللازمة لتوطيده.[٨٦]

٥– تقدمت المانيا فضلاً عن البرازيل والهند واليابان وهي مجموعة الدول التي تعرف بمجموعة الاربع-G4- بمشروع توسيع نطاق العضوية في مجلس الامن منوهة الى أن ضمان فعالية التدابير والقرارات التي يتخذها المجلس ومصداقيتها ومشروعيتها ستزداد كلما توسعت قاعدة تمثيله لتشمل اعضاء جدد، إذ ستدعم قدرات الاعضاء الجدد قدرة المجلس على انجاز واجباته لصالح المجتمع الدولي، وتعكس على نحو أفضل حقائق النظام العالمي المعاصر بتوازناته السائدة، وتعبر قراراته عن رأي الاغلبية في المجتمع الدولي، وتلبي أحتياجاتها ولاسيما مطالب عالم الجنوب. وتضمن تحسين اليات العمل، فضلاً عن دعم شفافية قرارات المجلس وزيادة مساهمة غير الاعضاء في اعماله. وفقا لاعلان قمة الالفية في ٨ ايلول–سبتمبر–٢٠٠٠ الصادر عن قمة رؤساء الدول والحكومات الذي قرروا فيه تظافر الجهود من أجل القيام بأصلاح شامل لمجلس الامن، وتماشياً مع توصيات الامين العام في تقريره الموسوم في جو من الحرية أفسح: نحو تحقيق التنمية وحقوق الانسان للجميع، الذي دعى فيه أعضاء الامم المتحدة ولاسيما الاعضاء الدائميين في المجلس الى أتخاذ قرار لاصلاح المجلس قبل موعد أنعقاد الدور العادية للجمعية العامة في أيلول – سبتمبر– ٨٧.٢٠٠٥ وأقترحت المجموعة زيادة عدد اعضاء مجلس الامن من خمسة عشر عضواً الى خمسة وعشرين عضواً باضافة ستة اعضاء دائميين واربعة اعضاء غير دائميين. على ان توزع المقاعد الدائمة الستة ليكون عضوان من افريقيا، وعضوان من اسيا، ومقعد واحد لكل من امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واوربا الغربية. وتوزع المقاعد غير الدائمة بحيث يكون مقعد واحد لكل من افريقيا واسيا واوربا الشرقية ودول امريكا اللاتينية. [٨٨]

٦– أسهامها العسكري في جهود حفظ السلام وجهود محاربة الارهاب فضلاً عن الدعم الاستخباري .

إذن وفي ضوء ماتقدم، إن المانيا اليوم، ليست المانيا التي خرجت خاسرة من الحرب العالمية الثانية، فقد برزت بوصفها دولة حائزة لمقومات عدة: جيوسياسية وأقتصادية وتكنولوجية وعسكرية بمقدورها أنْ توظفها إبتغاء التأثير في محيطها الاقليمي والدولي، لاسيما مع توفر الارادة السياسية لدى صناع قراراتها لاستثمار مدخلات القوة وتوظيفها لدعم مكانتها في المجتمع الدولي، وهذا مايمكن تلمسه من خلال الجهود التي بذلتها في الميدان العسكري والاقتصادي والدبلوماسي، بوصفها دولة محبة للسلام وداعمة له، فاخذ البعض يستشرف مستقبلها بانها ستكون ضمن مجموعة الدول المؤثرة في النظام الدولي الذي يتجه كما يبدو شطر التعددية، لذلك فهي مؤهلة لتصبح دولة تتمتع بمقعد دائم في مجلس الامن في ضوء المعايير التي وضعتها الامم المتحدة، بوصفها دولة محبة للسلام وراعية له، وقادرة على تحمل أعبائه فضلاً عن قدرتها على تحمل التزاماتها الدولية. مما سيرفد فاعلية المنظمة بعناصر مضافة، ويمنحها القدرة على التماهي مع التحول في النظام الدولي في ضوء بروز مؤشرات تحوله .

الخاتمة والاستنتاجات

أنتهجت المانيا الاتحادية سياسة خارجية تبغي دعم مكانتها الدولية أوربياً وعالمياً، بأتباع وسائل شتى تمثلت في العمل على دعم جهود الوحدة الاوربية بوصفها المجال الحيوي للسياسة لخارجية الالمانية، لتضمن من خلالها الافادة من الاسواق الاوربية، وأداء دور فاعل في قيادة الاتحاد أقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. الى جانب السعي لتفعيل الاسهام العسكري للقوات المسلحة الالمانية لدعم السلام العالمي، والدور الجديد للجيش الالماني في دعم السلام العالمي من خلال المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية المنتشرة في مواطن الازمات في العالم. فضلاً عن الاسهام المالي في دعم ميزانية الامم المتحدة وجهود أعادة الاعمار في البلدان التي تشهد حروباً أهلية، ودعم جهود المنظمة في القضاء على الفقروالجهل والمرض. الى جانب دورها الدبلوماسي في جهود الوساطة الرامية لتسوية النزاعات الدولية، والحد من أنتشار أسلحة الدمار الشامل.

في ضوء ذلك توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١- إن الدعم الالماني لجهود المجتمع الدولي في الميادين العسكرية والمالية والدبلوماسية من أجل حفظ السلام وبناء السلام والتسوية السلمية للنزاعات يدلل على أمتلاك المانيا للمؤهلات التي تتماشى مع معايير الامم المتحدة لكي تصبح عضواً دائماً في مجلس الامن.

٢- تمثل المنظمات الدولية مؤسسات النظام الدولي الفاعلة التي تتولى ادارة تفاعلاته، لذا فأنه يقتضي العمل على زيادة عضوية المجلس من أجل ترسيخ تحول النظام الدولي الى نظام تعددي يستند الى التعاون والتظافر في حل المشكلات ومواجهة التهديدات.

٣- إن مساعي المانيا لدعم جهود الامم المتحدة في عمليات حفظ السلام وبناءه، أن هي الاّ سياسة رمت من وراءها أثبات دورها الفاعل، وأسباغ دور مغاير لالمانيا التي نهضت من جديد بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها دولة لاتسعى لتقويض السلم والامن الدوليين وأنها لاتعادي جيرانها.

٤- أن ضم المانيا الى جانب اليابان ودول أخرى للعضوية الدائمة في مجلس الامن سيجعل المجلس أكثر تمثيلاً وأكثر تعبيراً عن رأي غالبية أعضاء المجتمع الدولي، وتوسيع المشاركة في عملية صنع القرار وأتخاذه على صعيد الامم المتحدة.

٥- أن توسيع العضوية في مجلس الامن سيضمن تفعيل دور الامم المتحدة في ميدان تدعيم السلم والامن بفعل الدور الذي يؤديه الاعضاء الفاعلين، الى جانب ضمان مصداقية المنظمة الدولية.

٦- سيفضي ضم ألمانيا بوصفها ضمن طائفة الدول ذات التأثير الاقتصادي الدولي، الى مزيد من الشراكة وتقسيم العمل الدولي في ميدان تقاسم أعباء وكلف حفظ السلم والامن الدوليين.

بالتالي فأن المجتمع الدولي ممثلاً بالامم المتحدة، بات بحاجة لدعم الدول التي تمتع بقدرات أقتصادية وتكنولوجة وعسكرية لدعم جهوده الرامية لصيانة السلم والامن الدوليين لاسيما المانيا بوصفها دولة تتمتع بتأثير أقتصادي دولي من أجل أعادة الاعتبار لدور الامم المتحدة.

Abstract

Germany and its Quest for a Permanent Membership in Security Council

Key words ; Germany apermanent membership

Dr. Riyadh Salih Ali/Diyala University: College of Law and Political Sciences/Department of Political Sciences

Germany has appeared as being an economical and industrial force since 1950's, after it had succeeded in removing world war two ruins, by developing its industry and building its economy. This made Germany in lead of Western economy in 1960's, although its division into two states. This power has consolidated after uniting it and declaring the German unity. Adding to its power several elements like geographical, human, economical, and military for the benefit of its political external movement, especially after the end of the cold war and the termination of Soviet Union dangerous threat and Socialist camp from Europe. Which gave Germany the opportunity to become a permanent member U.N Security Council because of having an economic, military, and diplomatic power. It appeared as being the second biggest state in average economic growth and total local income among Western states, and being the third biggest contributors concerning U.N. budget after United States of America and Japan, besides the role of Germany army in preserving international peace and its diplomatic roll in taking part solving international problems. Thus, Germany employed these abilities to serves its political external aims in gaining a permanent seat in the U.N Council, through ensuring its role as a peace lover state and supporting it by working in supporting U.N. efforts in peace keeping and building on worldwide. In order to achieve the research hypothesis: Germany as having economic, military, and diplomatic abilities, made it work for employing these abilities for supporting the efforts in gaining permanent membership, to obtain an international place suitable with its abilities describing it as a state supporting peace and capable in baring its responsibilities and burdens besides international Community.

الهوامش

[١] د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، دار الفجر الجديد، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٧٩

[٢] المصدر نفسه، ص ٤٨٠

[٣] Masatsune katsuno, Japan,s Quest for apermanent seat on the united nations security council, international policy Analysis, FES Tokyo, january 2012,p.2 الرابط: http://www.fes.de/international/wil/www.fes-japan.org تاريخ التصفح: ٢٠١٥/٤/٣ من الجدير بالذكر ان المانيا أنضمت للامم المتحدة في ١٨ سبتمبر(ايلول) ١٩٧٣ أما ايطاليا فقد أنضمت الى الامم المتحدة في ٢١ ديسمبر(كانون الاول) ١٩٥٥، وأنضمت اليابان في ١٨ ديسمبر(كانون الاول) ١٩٥٦. انظر: احمد سيف الدين مجلس الامن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢ ، الملاحق ص ٢١٦،٢٢٤

[٤] انظر: روسل جيه . دالتون ، السياسة في المانيا، في: جابريل إيه . آلموند، جي.بنجهام باويل الابن، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر- نظرة عالمية، ترجمة هشام عبدالله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ١٩٩٨، ص ص٤١٦،٤١٩

[٥] المصدر نفسه، ص ٤١٩

[٦] المصدر نفسه، ص ص ٤٢٨-٤٢٩.

[٧] احمد سيف الدين، مصدر سابق، ص ١٩٧

[٨] انظر: روسل جيه. دالتون، مصدر سابق، ص ص ٤١١ ،٤٢٤

[٩] انظر: د.محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ص٣٦٥-٣٦٧. وللمزيد من التفصيل عن أتفاقيات لوكارنو انظر: المصدر نفسه، ص٣٦٢-٣٦٨

[١٠] سيد قاسم المصري (تعقيب)، في: د. حسن نافعة، العرب وإصلاح مجلس الامن، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١٦، بيروت، حزيران٢٠٠٥، ص١٢٧

[١١] انظر: المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة.

[١٢] باسم راشد مطاوع، ألمانيا العائدة : مظاهر الصعود الالماني في القارة الاوربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، القاهرة، نيسان- أبريل ٢٠١٢، ص٩٧

[١٣] اثمار كاظم الربيعي، قراءة في نتائج الانتخابات الالمانية المبكرة، دورية المرصد الدولي، العدد الاول، جامعة بغداد، اذار- نيسان ٢٠٠٦، ص١٢٨

[١٤] أنظر:القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية، ترجمة خليل ابوعياش، حكمت السبتي واخرون، مؤسسة فريدريش إيبرت ، برلين،٢٠٠٢، ص١٢

[١٥] انظر: المادة ٢٤ من القانون الاساسي الالماني.

[١٦] انظر: المادة ٢٦ من القانون الاساسي الالماني.

[١٧] المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، ألمانيا والامم المتحدة، المكتب، برلين، بدون تاريخ، ص٥. على الرابط : http:// www.beirut.diplo.de/contblob/2032116/date. وكذلك على الرابط : www. Auswaertiges-amt.de. تاريخ التصفح: ٢٠١٥/٥/١٤

[١٨] سام بيرلو فيرمان، اولاويل اسماعيل، وأخرون، بيانات الانفاق العسكري٢٠٠١-٢٠١٠، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي- الكتاب السنوي، معهد ستوكهولم لابحاث السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ص ٢٦٣-٢٦٥ وكذلك انظر: باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ص٩٧،٩٩

[١٩] المصدر نفسه، هامش ص٩٩

[٢٠] المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٩. وللمزيد من التفصيل انظر: المصدر نفسه، ص ص٩-١٢. وقارن مع: خلود محمد خميس، العلاقات العراقية الالمانية وأفاق تطورها، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٣، بيروت، شتاء ٢٠٠٧، ص١١٠

[٢١] انظر: باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٨

[٢٢] د.نوارمحمد ربيع الخيري، السياسة الالمانية أتجاه المنطقة العربية، بحث غير منشور، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤، ص١٢

[٢٣] د. وائل محمد إسماعيل، مستقبل التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، بيروت؛ بغداد، ٢٠١٥،ص ص٢٩٨-٢٩٩

[24] انظر Christopher S. Allen, Germany, In: European politics in Transition, part V,fourth edition, Houghton Mifflin company,Boston-USA,2002, ,p.358

[٢٥] د. زهير بوعمامة، أمن القارة الاوربية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي، الجزائر،٢٠١١، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

[٢٦] عمليات السلام الدولية بما فيها حفظ السلام وبناء السلام هي عملية متكاملة متعددة الاوجه تشتمل انشطة أمنية وسياسية واقتصادية هدفها إحلال السلام داخل الدول عبر اجراء تغييرات هيكلية ودعم التمسك بقيم الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية. انظر: تيري تاردي، عمليات السلام: الاجماع الهش، في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي- الكتاب السنوي، ترجمة عمر الايوبي، امين سعيد الايوبي، معهد ستوكهولم لابحاث السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ص١٦١-١٦٢، ١٤٩

[٢٧] اثمار كاظم الربيعي، مصدر سابق، ص١٢٩

[٢٨] د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ ، ص ٤٦

[٢٩] انظر: د.زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص ص ٣٧٦-٣٧٩

[٣٠] المصدر نفسه، ص ص ٣٣٩،٤٦٦-٣٤٠

[٣١] نقلا عن: خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص ص١١٥-١١٦

[٣٢] د. خليل مخيف لفتة، العلاقات الالمانية- الايرانية في عهد الاصلاحين، مجلة دراسات دولية، العدد١٣، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠١، ص ص ١٧٥-١٧٦.

[٣٣] نزيرة الافندي الوحدة الالمانية واعادة ترتيب الاوراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة،٢٠٠١،ص١٧٨

[٣٤] محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوربي- دراسة في التأثير السياسي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٣٢

[٣٥] د مفيد الزيدي، مصدر سابق، ص٤١

[٣٦] Christopher S. Allen, op.cit., p.319-320

[٣٧] تميز موقع المانيا بتركزها في وسط اوربا يجاورها من الشمال الدنمارك وبحر الشمال، ومن الجنوب النمسا وايطاليا، ومن الشرق بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ، ومن الشمال الشرقي هولندا، ومن الجنوب الشرقي سويسرا، ومن الغرب بولندا والتشيك د.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، الطبعة الخامسة، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٦٤ وتتألف من أتحاد ١٦ ولاية –LAND " متحدة مع بعضها أتحادًا فدرالياً. انظر: القانون الاساسي الالماني، المقدمة ، مصدر سابق، ص ١٢ .

[٣٨] خلود محمد خميس، مصدر سابق، هامش ص ١١٠

[٣٩] البنك الدولي، تعداد السكان الاجمالي، على الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢.

[٤٠] انظر: د. محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية أشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٣، ص ص ١٩٨-٢٠٤

[٤١] باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٧

[٤٢] محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص ١٣٦

[٤٣] د.محمد توفيق عبد المجيد، مصدر سابق، ص ١٤٨

[٤٤] أثمار كاظم الربيعي،مصدرسابق،ص٢٨ وانظركذلك خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص ١٠٨-١٠٩

[٤٥] د مفيد الزيدي، مصدر سابق، ص ص٤١،٤٤

[٤٦] انظر:Christopher S. Allen,op.cit.,p.338 وانظر:تيموثي غارتون أش،مصدرسابق،ص ٢٣٦

[٤٧] اثمار كاظم الربيعي، مصدر سابق، ص ١٢٨

[٤٨] انظر: د. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٦١

[٤٩] المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٥

[٥٠] د. فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الامن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها- دراسة تحليلية تطبيقية، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت،٢٠١٣، ص ص ٣٠١-٣٠٢

[٥١] المكتب لفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص٢٧

[٥٢] د.محمد جواد علي، النظام الدولي الجديد وأمكانية أصلاح الامم المتحدة، مجلة دراسات أستراتيجية، العدد٧٤، بغداد، ٢٠٠٥، ص٤٣

[٥٣] انظر: الجمعية العامة للامم المتحدة، جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، الامم المتحدة، نيويورك، الدورة السابعة والستون، وثيقة رقم A/67/224/Add.1 ، البند ١٤٥ من جدول الاعمال ، ٢٧ أيلول- ديسمبر ٢٠١٢، ص ص ٢-٣

[٥٤] المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص٥

[٥٥] مجلة محاور استراتيجية، نص الموجز التنفيذي لتقرير الامين العام للامم المتحدة كوفي انان المقدم الى قادة ورؤساء دول العالم في مؤتمر قمة ايلول-سبتمبر٢٠٠٥ المنعقد في نيويورك(وثيقة)، المجلة، بدون عدد، بيروت، حزيران- تموز ٢٠٠٦،ص٧٣-٧٤

[٥٦] المصدر نفسه، ص ص ١٩-٢٠

[٥٧] المصدر نفسه، ص ص ٢١-٢٢

[٥٨] المصدر نفسه، ص ص ١٣-١٤

[٥٩] انظر: Christopher S. Allen,op.cit.,p.357-358

[٦٠] انظر: محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص ص ٢٣٢-٢٣٣

[٦١] تيموثي غارتون اش، مصدر سابق، ص٢٣٧

[٦٢] د. وائل محمد أسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مصدر سابق، ص ١٠٤

[٦٣] ليتيم فتيحة، مجلس الامن ضرورات الاصلاح في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، القاهرة، نيسان- أبريل ٢٠٠٧، ص ٥٨

[٦٤] طالب حسين حافظ، العلاقات الاوربية الامريكية والتحالفات عبر الاطلسي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١ ، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢، ص١٥٣

[٦٥] خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص ص ١١٢-١١٣

[٦٦] د.محمد توفيق عبد المجيد، مصدر سابق، ص ١٤٨

[٦٧] انظر: باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٦

[٦٨] انظر:د.خليل مخيف لفتة،مصدرسابق،ص ١٧٥.وقارن مع: خلود محمد خميس، مصدرسابق،ص ١٠٨

[٦٩] المصدر نفسه، ص ١١٣

[٧٠] انظر:د.زهيربوعمامة، مصدرسابق،ص ٢٤٢-٢٤٣وقارن مع: باسم راشد مطاوع،مصدرسابق،ص ٩٨

[٧١] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثير الخلافات الامريكية الاوربية على قضايا الامة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص ص٨٩-٩٠

[٧٢] باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ٩٧

[٧٣] د. خليل مخيف لفتة، مصدر سابق، ص ١٧٦

[٧٤] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص ٩٠

[٧٥] أنظر: د.نوارمحمد ربيع الخيري، مصدر سابق، ص ص١٣،١٥

[٧٦] خلود محمد خميس، مصدر سابق، ص ١١٧.وللمزيدأنظر:عبد العظيم حماد، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الالمانية، مجلة السياسة الدولية،العدد١٥٠،القاهرة، تشرين الاول- أكتوبر٢٠٠٢، ص١٩١

[٧٧] انظر: د.زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص ص ٢٤٢ ،٢٤٤

[٧٨] باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص٩٨

[٧٩] المصدر نفسه، ص ص ٩٨-٩٩

[٨٠] كرستين عبدالله أسكندر، اوربا وجهود اعادة البناء في البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص١٦٨-١٦٩

[٨١] باسم راشد مطاوع، مصدر سابق، ص ص ٩٧-٩٨

[٨٢] د.مفيد الزيدي، مصدر سابق، ص ص٤٩،٥٤

[٨٣] انظر: د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص ص ٣٢٣-٣٢٤

[٨٤] المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٧

[٨٥] انظر: المادة ٢٥ القانون الاساسي الالماني

[٨٦] المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، مصدر سابق، ص ٧

[٨٧] مجلة محاور استراتيجية، مشروع قرار مجموعة دول ال٤: البرازيل، المانيا والهند، اليابان (وثيقة)، المجلة، بدون عدد، بيروت، حزيران- تموز٢٠٠٦ ، ص٩٩

[٨٨] المصدر نفسه، ص ٩٩

المصادر

❖ الوثائق

- الجمعية العامة للامم المتحدة، جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، الامم المتحدة، نيويورك، الدورة السابعة والستون، وثيقة رقم A/67/224/Add.1 ، البند ١٤٥ من جدول الاعمال ، ٢٧ أيلول- ديسمبر ٢٠١٢.
- القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية، ترجمة خليل ابوعياش، حكمت السبتي واخرون، مؤسسة فريدريش إيبرت ، برلين، ٢٠٠٢.
- -ميثاق الامم المتحدة،مذكرة تمهيدية،الامم المتحدة،مكتب الاعلام العام،نيويورك،بدون تاريخ.
- مجلة محاور استراتيجية، نص الموجز التنفيذي لتقرير الامين العام للامم المتحدة كوفي انان المقدم الى قادة ورؤساء دول العالم في مؤتمر قمة ايلول-سبتمبر ٢٠٠٥ المنعقد في نيويورك(وثيقة)، المجلة، بدون عدد، بيروت، حزيران- تموز ٢٠٠٦،ص٧٣-٧٤
- مجلة محاور استراتيجية، مشروع قرار مجموعة دول ال٤: البرازيل، المانيا والهند، اليابان (وثيقة)، المجلة، بدون عدد، بيروت، حزيران- تموز ٢٠٠٦ .

❖ الكتب باللغة العربية

- احمد سيف الدين مجلس الامن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.
- جابريل إيه . آلموند، جي.بنجهام باويل الابن(تحرير)، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر- نظرة عالمية، ترجمة هشام عبدالله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ١٩٩٨.
- د. زهير بوعمامة، أمن القارة الاوربية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي، الجزائر،٢٠١١.
- د.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، الطبعة الخامسة، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

- د.فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الامن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها– دراسة تحليلية تطبيقية، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت،٢٠١٣.
- مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي– الكتاب السنوي، معهد ستوكهولم لابحاث السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
- د. محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية أشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٣.
- محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوربي– دراسة في التأثير السياسي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.
- د.محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، دار الفجر الجديد، القاهرة، ٢٠٠٤.
- د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
- د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثير الخلافات الامريكية الاوربية على قضايا الامة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
- د. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢.
- د. وائل محمد إسماعيل، مستقبل التغيير في النظام الدولي، دار السنهوري، بيروت؛ بغداد، ٢٠١٥.

❖ المجلات والدوريات

- اثمار كاظم الربيعي، قراءة في نتائج الانتخابات الالمانية المبكرة، دورية المرصد الدولي، العدد الاول، جامعة بغداد، اذار– نيسان ٢٠٠٦.
- باسم راشد مطاوع، ألمانيا العائدة : مظاهر الصعود الالماني في القارة الاوربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، القاهرة، نيسان– أبريل ٢٠١٢.
- تيموثي غارتون أش، ازمة اوربا كيف تحقق الاتحاد ولماذا ينهار، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٤ ، جامعة بغداد، تشرين الاول ٢٠١٢.

- خلود محمد خميس، العلاقات العراقية الالمانية وأفاق تطورها، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٣، بيروت، شتاء ٢٠٠٧.
- د. خليل مخيف لفتة، العلاقات الالمانية- الايرانية في عهد الاصلاحين، مجلة دراسات دولية، العدد١٣، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠١.
- طالب حسين حافظ، العلاقات الاوربية الامريكية والتحالفات عبر الاطلسي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١ ، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢.
- عبد العظيم حماد، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الالمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، القاهرة، تشرين الاول- أكتوبر ٢٠٠٢.
- كرستين عبدالله أسكندر، اوربا وجهود اعادة البناء في البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة، ٢٠٠١.
- ليتيم فتيحة، مجلس الامن ضرورات الاصلاح في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، القاهرة، نيسان- أبريل ٢٠٠٧.
- د.محمد جواد علي، النظام الدولي الجديد وأمكانية أصلاح الامم المتحدة، مجلة دراسات أستراتيجية، العدد٧٤، بغداد، ٢٠٠٥.
- نزيرة الافندي، الوحدة الالمانية واعادة ترتيب الاوراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة،٢٠٠١.

❖ البحوث غير المنشورة

- د.نوارمحمد ربيع الخيري، بحث غير منشور، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤.

❖ الحلقات النقاشية

- د.حسن نافعة، العرب وأصلاح مجلس الامن(حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٦ ، بيروت، حزيران ٢٠٠٥.

❖ مواقع الانترنت

- Masatsune katsuno, Japan,s Quest for apermanent seat on the united nations security council, international policy Analysis, FES Tokyo, january 2012. على الرابط:

http://www.fes.de/international/wil/www.fes-japan.org تاريخ التصفح: ٢٠١٥/٤/٣

- المكتب الفدرالي للشؤون الخارجية، ألمانيا والامم المتحدة، المكتب، برلين، بدون تاريخ، ص٥. على الرابط :
- http:// www.beirut.diplo.de/contblob/2032116/date. وكذلك على الرابط : www. Auswaertiges-amt.de. تاريخ التصفح: ٢٠١٥/٥/١٤
- البنك الدولي، أجمالي الناتج المحلي، على الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢.
- البنك الدولي، تعداد السكان الاجمالي، على الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢.
- -The World Bank, GDP growth (annal %) على الرابط: http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG تاريخ التصفح ٢٠١٥/١٢/٢

❖ **المصادر باللغة الانكليزية**

- **Books :**
  Christopher S. Allen, Germany, In: European politics in Transition, part V, fourth edition,Houghton Mifflin company, Boston- USA,2002.